

الفصل السابع

فضيحة لافون : الإرهاب من أجل الضغط على الغرب

أولاً: البدء، فوراً، فى عملية من أجل منع أو تأجيل الاتفاق المصرى-البريطانى . الأهداف هى : واحد، مراكز ثقافية وإعلامية ؛ اثنين، المؤسسات الاقتصادية ؛ ثلاثة، سيارات تابعة لممثلين بريطانيين وبريطانيين آخرين ؛ أربعة، أى هدف يؤدى تخريبه إلى الإساءة إلى العلاقات الدبلوماسية .

ثانياً: أبلغنا عن إمكانيات العمل [التخريب] فى قناة السويس .

ثالثاً: استمع إلينا كل يوم فى الساعة السابعة على موجة G .

هذه البرقية المشفرة أرسلتها المخابرات الإسرائيلية إلى شبكة تجسس إسرائيلية تم زرعها فى مصر منذ عدة أشهر قبل تفعيلها فى يوليه عام ١٩٥٤ . كانت مهمة الشبكة فى الأصل ، هى خدمة الطابور الخامس خلال الحرب التى ستنتشب ، فيما بعد . سبق البرقية تعليمات شفوية من الكولونيل بنيامين جيفى ، رئيس جهاز

المخابرات العسكرية الإسرائيلية لضابط تجسس متوجه إلى القاهرة للانضمام إلى الشبكة . هذه التعليمات كانت كما يلي :

[هدفنا] هو كسر ثقة الغرب في النظام [المصرى] القائم . . . العمليات يجب أن تنتج عنها اعتقالات ومظاهرات ومطالبات بالانتقام . الفاعل الإسرائيلي يجب أن يكون مغطى بالكامل ، بينما يتم توجيه الانتباه إلى أى فاعل محتمل آخر . الغاية هي منع مساعدات اقتصادية وعسكرية من الغرب الى مصر . اختيار الأهداف المحددة التى سيتم تخريبها ، يجب أن يترك للرجال الموجودين فى الموقع ، والذين سيصبح عليهم تقييم العواقب الممكنة لكل عملية . . . فيما يتعلق بخلق الاضطراب والفوضى العامة . (١٣)

قامت الشبكة بتنفيذ تلك الأوامر ، فى الفترة من ٢ إلى ٢٧ يوليه عام ١٩٥٤ ، وهى الشبكة التى ضمنت عشرة يهود مصريين تحت قيادة عملاء إسرائيليين . كانت المفاوضات بين القاهرة ولندن فى أوجهها من أجل الجلاء عن منطقة القناة ، وبين القاهرة وواشنطن من أجل الحصول على إمدادات عسكرية ، ومساعدات أخرى ، ذات صلة بتحالف محتمل مصرى أمريكى . تم تفجير المراكز الثقافية ، والإعلامية البريطانية والأمريكية ، ودور عرض سينمائية تملكها بريطانيا ، وأيضا مبان عامة مصرية (مثل مكاتب البريد) فى القاهرة والإسكندرية . تم توجيه الشكوك إلى الإخوان المسلمين ، خصوم نظام عبد الناصر . ولكن تم أخيراً اكتشاف الشبكة الإسرائيلية ، وتم تفكيكها فى ٢٧ يوليه ، عندما تم القبض على أحد أعضائها بعد أن انفجرت القنبلة فى جيبه فى الإسكندرية .

فى نفس هذا التاريخ ، تم إبلاغ شاريت ، الذى لم يكن لديه أدنى فكرة عن الشبكة ، بالأحداث ، وبدأ يجمع أدلة حول مسئوليات وزارة الدفاع والمسؤولين العسكريين . ورغم ذلك لم يفعل أى شىء أكثر من هذا ، وحتى ٥ أكتوبر عندما أعلنت القاهرة رسمياً ، عن المحاكمة الوشيكّة للمخربين الذين تم إلقاء القبض عليهم . فى ذلك الوقت ؛ قام شاريت بمساندة الحملة التى أطلقتها إسرائيل لتقديم

القضية، وكأنها مؤامرة يقوم بها النظام المصري ضد اليهود. في ١٣ ديسمبر، بعد يومين من بدء المحاكمة في القاهرة، أدان رئيس الوزراء في الكنيست، «المؤامرة... والمحاكمة المسرحية... ضد مجموعة من اليهود... ضحايا اتهامات مزورة»(*) . وذهبت صحيفة «دافار»، المتحدثة باسم حزبه، إلى حد اتهام الحكومة المصرية بـ «انتهاك سياسة مستلهممة من النازية». وقام الإعلام الإسرائيلي والدولي بنشر قصص مرعبة عن انتزاع اعترافات من المتهمين تحت التعذيب. كان شاريت يعلم بأن كل ذلك لم يكن صحيحاً. وكتب يقول في يومياته في ٢ يناير عام ١٩٥٥ «في الحقيقة، باستثناء اليومين الأولين لاعتقالهم، وبعد تعرضهم لبعض الضرب، كانت المعاملة التي تلقاها رجالنا محترمة وإنسانية تماماً». على أن شاريت، في العلن، بقي صامتاً، ولم ينضم إلى الكورس الضخم المناهض لعبد الناصر. وحتى أعضاء الحكومة، ورئيس الدولة، بالإضافة إلى الصحافة، لم يتم إبلاغهم رسمياً وحتى خلال شهر فبراير، عندما تفجرت الإشاعات في كل ركن من أركان الشارع الإسرائيلي. ثم تكشف القصة الحقيقية، وهي أن الدعاية الحكومية كانت مضللة، أولها إلى آخرها، وأن الشبكة الإرهابية تم، بالفعل، زرعها في مصر من قبل الإسرائيليين(**)، والمؤامرة الوحيدة في المسألة، كانت تلك التي قامت إدارة شاريت باختراعها ضد مصر.

مع انتهاء المحاكمة - حكم على اثنين من المتهمين بالإعدام ونفذ الحكم، وحكم على ثمانية بالسجن مدد طويلة، بينما تمكن ثلاثة من الإسرائيليين الذين قادوا العملية من الهرب من مصر، وانتحر القائد الرابع، وعلم رئيس الوزراء وقائع مهمة أخرى. أما السؤال الفني عمن قام بالفعل بإعطاء أمر تفعيل الشبكة في تاريخ محدد، لم يتم الكشف عنه، إلا بعد ست سنوات، عندما قامت لجنة رابعة أو خامسة بتبرئة لافون من تلك المسؤولية، وأقرت بأن ديان، وبيريز،

(*) انظر الملحق رقم ٤.

(**) احتفلت إسرائيل منذ سنوات قليلة بمرور خمسين عاماً على «عملية لافون»، وبالطبع على رأس المحتفلين والمحتفل بهم كان كل من الإرهابي، قديماً وحديثاً شمعون بييريز، وأرييل شارون. المترجمة.

وجيفلى وآخرين، أقل شأنًا، مساعدى «أمن» قاموا بتزوير الوثائق، وتحريف الشهادات من أجل إدانة وزير الدفاع. فى الفترة التى امتدت عامى ١٩٥٤-١٩٥٥، توقع شاريت نتائج تلك اللجنة، معتبراً أن القيادة فى المؤسسة الأمنية بالكامل كانت مذنبه فى القضية. بالنسبة له، كان من أعطى الأمر مسألة ثانوية مقابل إدانة عقيدة، وسياسات الإرهاب الإسرائيلى. لذلك، وبينما لم يشك فى ذنب عصابة ديان-بيريز-جيفلى، إلا أن، بالنسبة لشاريت، كانت مسئولية لافون السياسية أيضا مؤكدة.

«[البعض] يسألنى فيما إذا كنت مقتنعا بأنه «هو الذى أعطى الأمر؟» . . . ولكن دعنا نزعّم أن جيفلى تصرف بدون تعليمات . . . ألا تقع المسئولية المعنوية، رغم ذلك على لافون الذى دعا دوما إلى إجراء عمليات مجنونة، وعلم القيادة العسكرية الدرس الشيطانى حول كيف يضرّم النار فى الشرق الأوسط؟ وكيف يسبب انقسامًا؟ ويسبب مواجهات دموية؟ ويخرب أهدافًا وممتلكات الدول الكبرى [وتنفيذ] عمليات اليأس والانتحار». (١٠ يناير ١٩٥٥، ٦٣٩)

عند هذه النقطة، كان من الممكن أن يغيّر شاريت تاريخ الشرق الأوسط. إذا تحدث بصراحة وبمباشرة إلى الرأى العام، الذى كان يشعر باضطراب عميق نتيجة للأحداث فى مصر، والاعتقالات، والمحاکمة والحكم بالإعدام، والإشاعات المتناقضة، ومناخ المؤامرات الذى يحيط بـ«القضية». كان يمكنه بتمزيق قناع السرية، وإدانة هؤلاء الذين كانوا مسئولين، وبالكشف عن قناعته الحقيقية تجاه عقائد وتوجهات إسرائيل الإرهابية، وبتقديم اقتراح بديل، كان من الممكن أن يخلق لنفسه الظروف التى يتمكن من خلالها استخدام سلطاته الرسمية من أجل القيام بعملية تطهير جذرية فى المؤسسة الأمنية. تأثير مثل هذا العمل كان من الممكن أن يكون كبيرا، ليس فى إسرائيل نفسها فحسب ولكن، أيضاً، فى العالم العربى، خاصة فى مصر. كان من الممكن أن يؤدى سقوط لافون من ناحية، أو

سقوط العصاة الموالية لبن جوريون، والتي يرأسها ديان وبيريز، من ناحية أخرى، إلى منع بن جوريون من العودة إلى السلطة، وعلى المدى الطويل، منع حرب سيناء - السويس. كان من الممكن أن تأخذ الأحداث منذ ذلك الوقت منحى مختلفاً. (١٤)

لكن، كما حدث، فإن رئيس الوزراء لم يملك الشجاعة ولا الشخصية المطلوبة لمثل هذا العمل. بالإضافة إلى أنه كان دائماً يخاف من أن تدفع قناعاته «المعتدلة» النشطاء في الصهيونية العدوانية، إلى اتهامه بالانهزامية. لذلك، تخفى وراء مختلف المزاعم التي تهدف إلى تبرير سلبيته حتى لنفسه، بينما في قرارة نفسه كان يدرك أن إذعانه الموضوعي لقوانين اللعبة التي فرضها أعداؤه، سوف يفجر، في النهاية، مستقبله هو السياسي. وفي جدال معذب، أكد بأن الاعتراف العلني بالأحداث سوف يؤدي الأشخاص الذين يحاكمون في القاهرة؛ أو قد يؤدي صورة إسرائيل في العالم؛ أو يؤدي إلى انقسام داخل حزب ماباي، حيث يتولى كل من لافون وبن جوريون وهو نفسه الزعامة، مما يتسبب في أن يفقد ماباي الأغلبية في الانتخابات التالية. لذلك، وبالضرورة، وجد نفسه، في النهاية متورطاً في المؤامرات التي قامت الأجنحة المعارضة في الحكومة، والجيش، والحزب، بحياتها حوله. ومع حلول منتصف شهر فبراير، لم يكن أمامه خيار آخر إلا الاستسلام لتهديد الصامت الذي وجهه له رجال بن جوريون، ودعا الرجل العجوز إلى العودة مرة أخرى، إلى الحكومة، كوزير دفاع، بدلاً من لافون.

مع حلول يناير عام ١٩٥٥، كان شاريت مدركاً تماماً بأن «القضية» استغلها من ناحية لافون وأصدقائه، ومن ناحية ثانية أنصار بن جوريون، وجماعات متطرفة موالية للمؤسسة العسكرية مثل أحداث هافودا (١٥) من أجل الكشف عن الصراع الدائر بين خط «النشطاء»، وسياسات رئيس الوزراء «المعتدلة». كما تم إبلاغه بأن ديان كان يحاول تنظيم انقلاب عسكري وأن بن جوريون أكد مساندة له. آخرون عند مفاتحتهم (خاصة من بين الشباب العامل في حزب ماباي) رفضوا

فكرة تغيير القيادة من خلال العنف. ^(١٦) أراد ديان تجنب، بأى ثمن، أن تفضحه لجنة التحقيق التي شكلها شاريت، على أساس أنه أحد المسؤولين عن «القضية». ومن ناحية أخرى، هدد لافون بأن ينتحر إن أدانته اللجنة باعطاء الأمر.

«رسم تيدى [كوليك] صورة مخيفة عن العلاقات على رأس المؤسسة الأمنية. كان وزير الدفاع معزولاً تماماً، فلم يتحدث إليه أى من مساعديه. وخلال التحقيق، تأمر هؤلاء المساعدين [على سبيل المثال، بيريز وديان وعدد من كبار المسؤولين وضباط فى الجيش] من أجل تشويه اسمه، وإيقاعه فى الشرك. ألقى القبض على الرجل الذى جاء من الخارج، [قائد الوحدة فى مصر افراهام زايدنبرج، المعروف أيضاً باسم «بول فرانك»، أو «فلاذ» أو «الرجل الثالث»]، الذى هرب من مصر. . . . وأعطوه التعليمات بالتفصيل، كيف يرد على الأسئلة، بما فى ذلك كيف يكذب على المحققين، والتنسيق بين الشهادات المختلفة بحيث يغلق المصيدة على لافون. تيدى على قناعة بأن لافون يجب أن يذهب فوراً. كما يجب طرد جيفلى، أيضاً، أما ديان، فلا يجب إيذائه فى الوقت الحالى». (٩ يناير ١٩٥٤، ٦٣٧).

«لم أتصور، أبداً أننا نستطيع الوصول إلى هذه الحالة البشعة من العلاقات، اطلاق غريزة الكراهية والانتقام، والخداع المتبادل عند رأس وزارتنا، التى تعتبر أكثر الوزارات روعة [وزارة الدفاع].

«ظللت أسيراً فى دائرة مثل المجنون، يملكنى الرعب، وأشعر بالضيق، عاجز تماماً. . . ماذا يجب على أن أفعل؟ ماذا يجب أن أفعل؟» (١٠ يناير ١٩٥٤، ٦٣٩).

«إيسر [هاريل]، رئيس الشين بيت، يشعر بالمرح، لأن «القضية» قادتها المخابرات العسكرية، بدون تنسيق مع منظمته. قص على

قصصاً يندى لها الجبين عن محادثة بادر بها جيفلى معه ، حيث اقترح عليه خطف مصريين ليس من قطاع غزة فحسب ولكن أيضاً من قبرص وأوروبا . كما اقترح خطة مجنونة لتفجير سفارة مصر فى عمان ، فى حالة قيام محكمة القاهرة بالحكم بالإعدام . (١٤ يناير ١٩٥٥ ، ٦٥٤) .

رسم شاريت لأهارون باركيت ، سكرتير عام المابى فى ذلك الوقت ، الصور التالية عن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية :

« كان ديان مستعداً لخطف طائرات وضباط [عرب] من القطارات ، ولكنه صدم عندما قدم له لافون اقتراح قطاع غزة . ماكليف [الذى سبق ديان فى منصب قائد القوات المسلحة] طالب بحرية التصرف لاغتيال الشيشكلى ، ولكنه شعر باضطراب عندما وجه إليه لافون أمراً مجنوناً يخص منطقة نزع السلاح السورية . (٢٥ يناير ١٩٥٥ ، ٦٨٢)

« [لافون] هو الذى ألهم وغذى التوجه المغامر فى الجيش ، ونشر العقيدة بأن ليس الدول العربية ، ولكن القوى الغربية هى العدو ، وأن الوسيلة الوحيدة لتحويلها دون تنفيذ مؤامراتها هو طريق العمل المباشر ، الذى سوف يرهبهم . (٢٦ يناير ١٩٥٥ ، ٦٨٥)

يشارك بيريز فى نفس الإيديولوجية : فهو يريد أن يخيف الغرب ، من أجل مساندة أهداف إسرائيل .

* * *